العدد ٩ – المجلد الثالث – صيف ٢٠١٤

عُمران
omran
للعلوم الاجتماعية والإنسانية

فصليـة محكّمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

في هذا العدد

علي عبد القادر علي
العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية

دارم البصام
سياسات التنمية البديلة في بلدان الثورات العربية

إبراهيم أحمد البدوي / سامي عطا الله
إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي: دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل

محمد ناجي التوني
تحليل الوضع الراهن للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي

ساري حنفي / ريغاس أرفانيتيس
كتابة مقالات الرأي في الصحف اللبنانية
سبات الحياة العامة للأكاديميين العرب

ضحى سمير
الإخوان المسلمون: سياسات الفجوة الجيلية في حقبة ما بعد الثورة

المحتويات

دراسات ٥

علي عبد القادر علي
العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية ٧

دارم البصام
سياسات التنمية البديلة في بلدان الثورات العربية ٢٧

إبراهيم أحمد البدوي
سامي عطا الله
إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي: دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل ٦٧

محمد ناجي التوني
تحليل الوضع الراهن للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي ٩٩

ساري حنفي
ريغاس أرفانيتيس
كتابة مقالات الرأي في الصحف اللبنانية
سبات الحياة العامة للأكاديميين العرب ١١٩

ضحى سمير
الإخوان المسلمون: سياسات الفجوة الجيلية في حقبة ما بعد الثورة ١٣٩

مناقشات و مراجعات ١٥٩

شهاب اليحياوي

العفوي والموجّه في الفعل الإنساني ١٦١

وليد نويهض

قراءة في الثورات العربية
مخاطر الارتداد إلى المربع الأول ١٧٣

الحاج ساسيوي

الكفاح في سبيل الاستقلال/ماريا روسا ذي ماداریاکا ١٨٣

زياد منى

عروض كتب ١٨٩

تقارير ١٩٧

إنعام شرف

تقرير مؤتمر جمعية المكتبات اللبنانية والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات والمعلومات (IFLA) عن تطور المستخدم الافتراضي ١٩٩

علي عبد القادر علي*

العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية

تهدف هذه الورقة إلى إبراز التحدّي الذي سيواجه دول الثورات العربية في صوْغها سياسات إنفاقٍ عامّ تلبّي ما طالبت به الثورات. في سبيل ذلك، تنظر الورقة إلى الثورات العربية بوصفها سعيًا نحو تأسيس أنظمة حكم ديمقراطية؛ بمعنى إنشاء مؤسسات سياسية تعددية وما يعني ذلك لكفاءة المؤسسات الاقتصادية. وتقترح الورقة أن طبيعة تحدّي صوْغ إنفاق عامّ ملائمة لطموحات الثورات في تحقيق عدالة اجتماعية تتمثّل في خلوّ جعبة المؤسسات الدولية المانحة للعون التنموي، كما يمثّلها صندوق النقد الدولي، من فكرٍ تنموي جديد في مجال صوْغ سياسات الإنفاق العامّ على الرغم من وجود الشواهد التطبيقية التي توضح نجاعة سياسات الإنفاق العامّ التوزيعية في تحقيق العدالة الاجتماعية. وهي شواهد تستعرضها الورقة، التي تعرض أيضًا نتائج تطبيقية ناجمة عن حجم الطبقة الوسطى في عيّنة دول الثورات العربية، وتوضح أن هذه الطبقة تمثّل أغلبية السكّان في هذه الدول، وتقترح أن الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي يستند إلى تفضيلات الناخبين من شأنه أن يفرض اتّباع سياسات إنفاق عامّ توزيعية، حيث يقوم الناخب الوسيط بدور محوري في اختيار مثل هذه السياسات.

مقدِّمة

كما هو معروف، اكتسبت سياسات الإنفاق العام زخمًا متجددًا في الدول المتقدمة بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨. و قد ترتب على هذه الأهمية المتجددة إعادة اكتشاف أهم مقولات النظرية الاقتصادية الكينزية في ما يتعلق بإدارة الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة التي تمحورت

* المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حول نجاعة الإنفاق العام في محاربة البطالة وإيجاد فرص للعمل وإنعاش الاقتصادات التي تعاني الكساد. وفي إطار الجدل الذي دار حول إعادة الاكتشاف هذه في الدوائر الاقتصادية المهنية، وجد بول كروغمان[١]، الحائز جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة ٢٠٠٨، أن من المناسب استدعاء ما جاء في ورقة من تأليف مايكل كلاتسكي، الاقتصادي البولندي، نُشرت في سنة ١٩٤٣ في مجلة **السياسي** الفصلية بعنوان «الجوانب السياسية لحالة التشغيل العام»[٢].

إن ما يهمنا في الإشارة إلى النظرية الاقتصادية الكينزية هو أنها كانت من أهم روافع تطور العلم الفرعي لاقتصاديات التنمية في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، وذلك لما قدمته من نقد لاذع للنظرية الاقتصادية التقليدية (الكلاسيكية). وكما هو معروف، رفض العلم الفرعي لاقتصاديات التنمية مقترح أن تكون النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية (النيوليبرالية) قابلة للتطبيق في كل الدول والمناطق وفي كل الأزمان. استند هذا الرفض على ملاحظة أن الدول النامية حينها (وكانت تسمّى الدول المتخلفة) تتمايز، كمجموعة، عن الدول المتقدمة بعدد من السمات المشتركة، ومن ثم تحتاج الى أطر نظرية مغايرة لتلك المستخدَمة في تحليل مشكلات الاقتصاديات المتقدمة، وأن أدوات التحليل الاقتصادي التقليدية تحتاج إلى تعديلات جوهرية لكي تصبح ملائمة للتطبيق في الدول النامية.

ويهمّنا لأغراض هذه الورقة ملاحظة أن اتفاقًا عامًا قد تبلور في أوساط المهتمين بقضايا التنمية حينها، وأن التنمية تحتاج الى تحولات هيكلية عميقة في التركيبة الإنتاجية لهذه الدول، وأن مثل هذه التحولات سوف لن تتأتى عن طريق عمل آليات السوق التنافسية بطريقة تلقائية، وهو ما يتطلب دورًا نشطًا للدولة من خلال سياسات الإنفاق العام. وعلى هذا الأساس ركزت حُزم السياسات التنموية في ذلك الوقت على الاستثمار العام في التصنيع، وحماية الصناعات الوليدة، والتراكم السريع لرأس المال، واستغلال فائض العمالة في القطاعات الريفية، وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية إلى الأفراد بأقل التكاليف[٣].

حتى بداية ثمانينيات القرن الماضي، اتّبعت الدول النامية، بما فيها الدول العربية، التوجهات العامة هذه في صوغها سياسات الإنفاق العام. و لم يكن ذلك بمستغرب؛ إذ حازت مثل هذه التوجهات دعم كلٍّ من منظمة الأمم المتحدة، ومنظماتها الفرعية العاملة في مجال التنمية، والبنك الدولي. وقد ترتب على اتّباع مثل هذه السياسات في الدول العربية، تحت أنظمتها التسلطية السابقة، سجل من الإنجازات التنموية التي استفادت منها شرائح واسعة من المجتمع، أشاد به البنك الدولي بملاحظته أنه «من سنة ١٩٦٠ وحتى ثمانينيات القرن الماضي، ظهرت هذه الشرائح كمستفيدة واضحة من الاقتصاد السياسي الذي أسسه العقد الاجتماعي العربي، الذي اتصف بنشاط الدولة في المجال الاقتصادي وتركيزه على السياسات التوزيعية. وترتب على المكتسبات التنموية هذه صفقة تسلطية، حيث قايض المواطنون التقييد على الحريات السياسية مقابل التمتع بالأمن الاقتصادي وتوفر الخدمات الاجتماعية»[٤].

(1) Paul Krugman, «Phony Fear Factor,» *New York Times*, 8/8/2013.
(2) M. Kalecki, «Political Aspects of Full Employment,» *Political Quarterly*, vol. 14, no. 4 (October 1943).
(3) Gerald M. Meier, *Biography of a Subject: An Evolution of Development Economics* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2005).
(4) *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract*, MENA Development Report. Orientations in Development Series (Washington, DC: World Bank, 2004), pp. 2-4.

في ضوء ما تقدم، تهدف هذه الورقة إلى إبراز التحدي الذي سيواجه دول الثورات العربية في صوغها سياسات إنفاق عام تلبّي ما طالبت به الثورات ومع ما تطمح إليه الدول من تحقيق تنمية يُعتدّ بها. في سبيل ذلك، يتناول القسم الثاني من الورقة النظر إلى الثورات العربية باعتبارها سعيًا نحو تأسيس أنظمة حكم ديمقراطية، وما يعني ذلك للمؤسسات الاقتصادية؛ و يقترح القسم الثالث أن طبيعة تحدي صوغ إنفاق عام ملائمة لطموحات الثورات في تحقيق عدالة تتمثّل في خلو جعبة المؤسسات الدولية المانحة للعون التنموي، كما يمثّلها صندوق النقد الدولي، من فكر تنموي جديد في مجال صوغ سياسات الإنفاق العام، على الرغم من توافر الشواهد التطبيقية التي توضح نجاعة سياسات الإنفاق العام التوزيعية في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهي شواهد يستعرضها القسم الرابع من الورقة. في القسم الخامس نقترح أن الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي يستند إلى تفضيلات الناخبين من شأنه أن يفرض اتّباع سياسات إنفاق عام توزيعية، حيث يؤدي الناخب الوسيط دورًا محوريًا في اختيار مثل هذه السياسات في دول الثورات العربية. وفي القسم الأخير، تقدم الورقة بعض الملاحظات الختامية.

الثورات والمؤسسات

حاول كتاب صدر حديثًا[٥] تفسير التفاوت الشديد المشاهَد في مستويات الرخاء التي تتمتع بها مختلف الدول في أنحاء العالم، وهي محاولة سبقتها محاولات أخرى شكلت لب البرامج البحثية الجادة في علم الاقتصاد عمومًا وفي العلم الفرعي لاقتصاديات التنمية بوجه خاص.

ومن دون الدخول في تفصيلات ما جاء به الكتاب، تكفي الإشارة إلى رسالته المحورية التي تتلخص في أطروحة أن التفاوت المشاهد في مستويات الرخاء، أو التنمية، حول العالم يمكن تفسيره بالاختلافات المشاهَدة في المؤسسات السياسية التي يتوفر عليها مختلف المجتمعات؛ حيث تصنَّف هذه المؤسسات في مجموعتين: مؤسسات تضمينية (أو تعددية) ومؤسسات إقصائية. وبمرور الزمن، تفرز المؤسسات السياسية التضمينية مؤسسات اقتصادية فعالة توفر الحوافز الاقتصادية لأفراد المجتمع لتعظيم منافعهم، ومن ثم منافع المجتمع، كأنهم مدفوعون في ذلك بيد خفية (كما قال بذلك آدم سميث). من جانب آخر، ومع مرور الزمن، يترتب على المؤسسات السياسية الإقصائية مؤسسات اقتصادية غير فعالة (أو نهابة) تعمل على إثراء النخبة الممسكة بالسلطة السياسية من دون الالتفات إلى مصالح أفراد المجتمع، أو المجتمع بكامله.

استخدم الكتاب، في حشده الأدلة التطبيقية التي تؤيد أطروحته، طريقة دراسة الحالات التاريخية من أقدم العصور (الإمبراطورية الرومانية) إلى وقتنا الحالي (النمور الآسيوية والصين)، مرورًا بالثورة الصناعية (التي قادتها إنكلترا). وفي إطار هذه المنهجية، تناولت توطئة الكتاب حالة دول الربيع العربي ممثَّلة في مصر.

رصدت توطئة الكتاب إجابات بعض المتظاهرين بشأن أسباب مشاركتهم في تظاهرات ميدان التحرير وأسباب فقر مصر مقارنة بالدول المتقدمة. ولاحظت التوطئة أن إجابات المشاركين غير المتخصصين في مجالات الاقتصاد والتنمية تمحورت حول فساد الحكم، والقهر السياسي، وانعدام الحريات والعجز عن

(5) Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty* (London: Profile, 2012).

توفير الخدمات العامة من تعليم وصحة، وانعدام العدالة الاجتماعية. وتلخص التوطئة، من وجهة نظر أطروحة الكتاب، إجابات المتظاهرين المصريين على النحو التالي: «بالنسبة إلى المصريين، فإن الأشياء التي تسببت في تخلفهم اشتملت على عدم فعالية وعجز الدولة التي أفرزت مجتمعًا يعجزون فيه عن استغلال مواهبهم وتحقيق طموحاتهم والحصول على التعليم الذي يرغبون فيه. ويدرك المصريون أن هذه المشكلات ذات جذور سياسية وأن كل العقبات الاقتصادية التي يواجهونها ترتبت على الطريقة التي استخدمت، واحتكرت، بها السلطة السياسية وأن هذه الطريقة لابد أن تتغير كأولوية متقدمة»[٦].

مهما يكن من أمر الاتفاق أو الاختلاف مع الأطروحة الرئيسية للكتاب، فإنه يمكن القبول بما توصل إليه من فهم لما جرى في ميدان التحرير في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ على أنه تعبير عن تطور، وربما تعمق، مؤسسات سياسية مصرية اتسمت بالإقصائية أفرزت مؤسسات اقتصادية فاسدة ونهابة فأدت في نهاية المطاف إلى اندلاع الثورة التي اقتلعت النظام السياسي الذي كان حاكمًا.

ولأغراض الوضوح المفاهيمي، نلاحظ أن الأدبيات التنموية المتخصصة تعرّف المؤسسات بأنها القوانين والأعراف التي يبدعها، أو يتوافق عليها، المجتمع لتحكم التفاعل بين أفراده في مختلف مجالات التبادل الاجتماعي والاقتصادي[٧]. ويُفهم من هذا التعريف أن المجتمعات تقوم بتطوير المؤسسات كقيود على السلوك المجتمعي للأفراد بهدف تقليل عدم اليقين الناشئ عن عدم كمال المعلومات، وتقليل تكلفة المبادلات والتفاعل. وفي نفس اتجاه هذا الفهم يمكن اعتبار المؤسسات على أنها تهدف إلى الحد من سلطة صنّاع القرار في مختلف مناحي حياة المجتمع، وذلك بالنص على القواعد والإجراءات التي ينبغي الالتزام بها بواسطة أفراد المجتمع.

مهما يكن من أمر، يلاحَظ أن الأدبيات المتخصصة تتطلب أن تتميز القوانين والأعراف المرعية في المجتمع بصفة الاستقرار مع الزمن وليس الجمود، وأن لا يعتريها التغير المفاجئ والدوري. وعلى أساس هذا القيد لا تُعَدّ السياسات التنموية، التي تصوغها حكومات الدول، مؤسسات، وذلك لعدم استقرارها مع الزمن فترات طويلة نسبيًا، ولإمكانية تعديلها بحسب التطورات التي تمر بها الدول ومحيطاتها الإقليمية والدولية. وبالطبع تحتاج السياسات إلى هياكل مؤسسية لتطبيقها[٨].

وكما ذهبت توطئة الكتاب لدعم أطروحته الأساسية باستدعاء الحالة الثورية المصرية الحديثة العهد، كان من الممكن استدعاء الحالات الثورية العربية الأخرى (تونس واليمن؛ وربما المغرب والأردن) للغرض نفسه، ومن ثم يمكننا فهم هذه الثورات العربية على أنها تعبير شعبي عن تخلّف الهياكل المؤسسية السياسية التي سادت، وتسيدت، خلال الفترة الزمنية السابقة لها. ونسارع لنلاحظ أن الشعارات التي غلبت على التظاهرات الشعبية تمحورت بطريقة عفوية حول الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهي مفاهيم محورية في تعريف التنمية بطريقة موسعة كما جاء بها أمارتيا سِن في كتابه الذي يمكن ترجمته **التنمية صنو الحرية**[٩].

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٢.

(7) Douglass C. North, «Institutions,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 5, no. 1 (Winter 1991), pp. 97-112.

(8) Dani Rodrik, *One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth* (Princeton, NJ; Woodstock: Princeton University Press, 2007), pp. 153 and 154.

(٩) أمارتيا صن، **التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ ٣٠٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤).

ومن دون الخوض في تفصيلات مقاربة أمارتيا سِن للتنمية بمفهومها الواسع، لا بد من الإشارة إلى الحريات الأداتية (أو الوسائلية) التي لها علاقة مباشرة بعدد كبير من السياسات التنموية التي تهم دول الثورات العربية. تشتمل الحريات الأداتية، التي تتكامل بعضها مع بعض، على: الحريات السياسية (كما في نظم الحكم الديمقراطية)؛ التسهيلات الاقتصادية (بما في ذلك اعتبارات كيفية توزيع منافع النمو الاقتصادي)؛ الفرص الاجتماعية (بمعنى الترتيبات الاجتماعية لتوفير التعليم والرعاية الصحية)؛ ضمانات الشفافية (للحيلولة دون الفساد واللامسئولية المالية والتعاملات السرية)؛ الأمن الوقائي (بمعنى توفير شبكة ضمان اجتماعي للعناية بالفئات الضعيفة بالمجتمع)[١٠].

تقترح هذه الورقة أن هذه الحريات الأداتية كلها تحتوي على مضمون عالٍ من مطالبات الثورات العربية في ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، خصوصًا في علاقتها بدور الدولة في تحقيق التنمية بمفهومها الواسع، بمعنى توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس ليعيشوا الحياة التي يرغبون فيها. وبناء على هذا الفهم تقترح الورقة أن التحدي الحقيقي الذي تفرضه الثورات العربية على عملية صوغ السياسات التنموية في هذه الدول يكمن في جانب مهم منه في مجال صوغ سياسات الإنفاق الحكومي في إدارة حكم ديمقراطي. ونسارع لنلاحظ في هذا الصدد أن سياسات الإنفاق الحكومي حظيت باهتمام خاص في حُزم السياسات التي طبقتها نظم الحكم السابقة التي ثارت عليها شعوب الدول العربية، حيث أجبرت حكومات هذه الأنظمة على تغليب اعتبارات الكفاءة الاقتصادية على العناية بقضايا العدالة الاجتماعية.

تحدي سياسة الإنفاق العام

أصبح في علم العامة أن تونس، قائدة ثورات الربيع العربي، ومصر، كقائدة للوطن العربي تبعت تونس في تفجير ثاني ثورة شعبية عربية، طبّقتا منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي وحتى تفجر الثورات العربية، حُزَمًا من السياسات الاقتصادية الكلية التي اشتهرت باسم حُزم سياسات «وفاق واشنطن»[١١]. هدفت حُزم السياسات هذه إلى مساعدة الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، على إعادة توجيه اقتصاداتها بحيث يتم تخصيص الموارد فيها من خلال آلية السوق، ووعدت الدول التي تقوم بالتطبيق بتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

اشتمل أهم مكوّنات حُزم السياسات هذه، التي أشرف على تطبيقها في الدول النامية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كممثلين للدول الصناعية المتقدمة المانحة للعون التنموي، على: الانضباط المالي بواسطة الحكومات، والإصلاح الضريبي عن طريق توسيع الوعاء الضريبي وخفض المعدل الحدي للضريبة، والانضباط النقدي بواسطة البنك المركزي وفض اشتباكه مع وزارة المالية، وتحديد أسعار فائدة حقيقية عن طريق السوق بحيث تكون موجبة ومعقولة، وتحديد أسعار صرف تنافسية، بمعنى عدم المغالاة،

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٢-٥٥.

(١١) تسمية حزمة «سياسات وفاق واشنطن» أطلقها جون ويليامسون على سياسات الاقتصاد الكلي التي اقتُرحت للتطبيق في دول أميركا اللاتينية غداة اندلاع أزمة الديون في نهاية سبعينيات القرن الماضي، والتي وافق عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأميركية التي تقع مقارها في العاصمة الأميركية. انظر:

John Williamson, «The Strange History of the Washington Consensus,» *Journal of Post Keynesian Economics*, vol. 27, no. 2 (Winter 2004), pp. 195-206.

وتحرير التجارة الخارجية بالقضاء على القيود الكمية وتخفيض الضرائب الجمركية والترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر وتخصيص المؤسسات العامة (بمعنى نقل الملكية إلى القطاع الخاص)، وإلغاء جميع القوانين التي تعرقل بل تمنع الدخول في مختلف مجالات الأعمال أو تلك التي تحد من المنافسة (باستثناء تلك التي يمكن تبريرها على أساس السلامة أو البيئة أو حماية المستهلك أو الرقابة على القطاع النقدي) والحماية القانونية لحقوق المِلْكية.

كذلك الحال، أصبح علم العامة مسنودًا بشواهد تطبيقية من دراسات مهنية منضبطة منهجيًا، ومن ذلك أن هذه السياسات فشلت في تحقيق النمو الاقتصادي الذي وعدت به في معظم الدول النامية التي طبقتها[١٢]. وعلى الرغم ممّا ترتب على تطبيقها من وقع سلبي على الجوانب الاجتماعية (كما نبهت إلى ذلك منظمة اليونيسيف منذ ثمانينيات القرن الماضي)، كانت كل من تونس ومصر من الدول التي أُشيد بأدائها المتميز في مثل هذا التطبيق وضُرب بها المثل، في أدبيات الصندوق والبنك، على ما يمكن أن يترتب على تطبيق حزمة سياسات «وفاق واشنطن» من نجاح تنموي (بمعنى النمو الاقتصادي والاستقرار المالي).

ويوضح سجل الفترة ٢٠٠٠– ٢٠١٠ أن تطبيق هذه السياسات في كلٍّ من تونس ومصر قد ترتبت عليه، وعلى عوامل أخرى على الأرجح، نتائج اقتصادية تجميعية تدعو إلى الإعجاب. فخلال الفترة التي هي موضع الدراسة، سجلت تونس متوسطًا لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ٤ , ٤ في المئة سنويًا، وبلغ متوسط معدل التضخم السنوي، بحسب أسعار المستهلك، ٣ , ٣ في المئة، وبلغ رصيد المالية العامة على مستوى الحكومة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سالب ٢ , ٢ في المئة، وبلغ رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالى ٨ , ٠ في المئة. و للفترة نفسها، والمؤشرات التجميعية عينها، سجلت مصر متوسطات بلغت، على التوالي: ١ , ٥ في المئة لمعدل النمو، و١ , ٨ في المئة لمعدل التضخم، وسالب ٤ , ٧ في المئة لرصيد المالية العامة، و٦ , ٠ في المئة لرصيد الحساب الجاري[١٣]. وعلى الرغم من إيجابية هذه النتائج ومن رضا المؤسسات الدولية، وإشادتها، تفجرت الثورات العربية معبّرة عن عدم اقتناع الشعوب بما أُنجز وعن عدم رضاها عن السياسات التي أفرزت هذه النتائج. ويطرح السؤال التالي نفسه: كيف ستتعامل المؤسسات الدولية مع شعوب هذه الدول في ما يتعلق بالسياسات التنموية الملائمة؟

في مدونة صندوق النقد الدولي باللغة العربية تحت عنوان «النافذة الاقتصادية»، أثارت نعمت شفيق، نائبة مدير صندوق النقد الدولي، قضية طبيعة السياسات التي يمكن أن تتّبعها دول الربيع العربي في مستقبل أيامها[١٤]. وتحدثت نعمت شفيق عمّا أثار قلقها في الربيع العربي خلال زيارة قامت بها للبنان، وهو أن «الاقتصاد موضوع لا يتحدث عنه أحد، وهو أمر يثير الدهشة»، ولاحظت أنه «مثلما فتح الربيع العربي باب النقاش بشأن السياسة في الشرق الأوسط، فإننا نحتاج الآن إلى ربيع اقتصادي نناقش من خلاله كيفية إعادة التفكير في المستقبل الاقتصادي الذي ينتظر المنطقة».

(12) William Easterly, «National Policies and Economic Growth: A Reappraisal,» (Working Paper; 27, Center for Global Development, Washington, DC, 2003).

(١٣) استنادًا الى: «مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي،» (صندوق النقد الدولي، أيار/ مايو ٢٠١٣)، ص ١٥–١٦، والملحق رقم (١) لأداء دول الثورات العربية الأخرى.

(١٤) نعمت شفيق، «لماذا يحتاج العالم العربي لربيع اقتصادي؟،» (منتدى صندوق النقد الدولي (النافذة الاقتصادية)، ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٢).

وتحت عنوان فرعي مشوق حمل اسم «الحاجة إلى فكر اقتصادي جديد»، طرحت نعمت شفيق عددًا من الأسئلة اشتملت على ما يلي: «كيف يمكن للبلدان أن تتحول من نظام الدعم المعمَّم إلى نظام يستهدف الفقراء؟ كيف يمكن أن تصبح النظم الضريبية أكثر عدالة؟ كيف يمكن حث القطاع الخاص على توفير الوظائف المطلوبة في العشر سنوات القادمة؟». وعلى الرغم من مطالبتها بـ«فكر اقتصادي جديد» ، فإن القارئ المدقق سوف لن تفوته إيحائية الأسئلة المطروحة وانطواؤها على دعوة صريحة هي أنه ليس في وسع دول الربيع العربي من سبيل سوى الاستمرار والمثابرة في تطبيق وصفات الصندوق التقليدية، أو بمعنى آخر ليس هنالك سياسات تنموية بديلة لتلك السياسات الاقتصادية التي كانت تطبقها الأنظمة التي قُضي عليها.

جاءت مداخلة نعمت شفيق بعد أن عبّر صندوق النقد الدولي عبر المدونة نفسها، وعلى ألسنة عدد من أهم مديريه، عن اندهاشه أولًا عمّا شهده العالم العربي من ثورات منذ الربع الأخير من سنة ٢٠١٠. فعلى سبيل المثال، لاحظ مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق، أن الصندوق لم يكن يتوقع ما حدث في المنطقة العربية من جراء التطبيق المتعاقب للسياسات التي أوصى بها والتي تركزت على «**مساعدة بلدان المنطقة في بناء أسس قوية للاقتصاد الكلي وتحرير النشاط الاقتصادي وإجراء إصلاحات تتسق مع متطلبات السوق وتستطيع تحقيق نمو اقتصادي أعلى**». وتابع ليلاحظ: «**غير أن ما يتضح بنظرة إلى الوراء هو أننا لم نوجه اهتمامًا كافيًا للطريقة التي كانت توزع بها منافع النمو**»[١٥].

على الرغم من أن صندوق النقد الدولي، مثله في ذلك مثل صنوه البنك الدولي، إدارة متخصصة بالأبحاث الاقتصادية وتعج بنخبة متميزة من الكوادر ذات التدريب العالي في أرقى الجامعات العالمية، فإنه احتاج إلى ثورات الربيع العربي ليتعلم درس «**أنه حتى النمو الاقتصادي السريع لا يمكن أن يستمر ما لم يعم بنفعه الجميع وما لم يكن مؤديًا لفرص عمل جديدة للأعداد المتزايدة الباحثة عن عمل ومصحوبًا بسياسات اجتماعية تقدم الدعم اللازم لأفقر فئات المجتمع. وحتى تكون الإصلاحات الاقتصادية قابلة للاستمرار، ينبغي أن يقتسم الجميع الثمار المتحققة منها دون أن تستأثر بها قلة محظوظة. وليس استشراء الفساد إهانة غير مقبولة لكرامة المواطنين وحسب ولكنه يحرمهم من المنافع الاقتصادية التي يستحقونها**». بالطبع، ليس هذا بالدرس الجديد، ولكن يُحمد لمسعود أحمد أنه قال إن الصندوق يحتاج إلى عقدين من الزمان ليتعلم الدروس الابتدائية في اقتصاديات التنمية، وخصوصًا تلك المتعلقة بالعدالة الاجتماعية: التوزيع العادل لمنافع النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل للباحثين عنه، وتقديم الدعم لأفقر فئات المجتمع!

ولّما كان مسعود أحمد موظفًا كبيرًا في صندوق النقد الدولي، كان لابد له من تأكيد ولائه للعقيدة الاقتصادية للمؤسسة الدولية، وذلك بملاحظته «**أن تنفيذ جدول الأعمال الذي يشمل كافة قطاعات المجتمع لا يمكن أن يستمر بغير الاستقرار الاقتصادي والمالي. وقد شهدت المنطقة منذ بداية العام حالة من عدم اليقين الشديد والضغوط الاقتصادية الكبيرة، وسواء من مصادر محلية أو خارجية... فقد قامت البلدان بزيادة إنفاقها لتلبية احتياجات الشعوب وتطلعاتها. وزيادة الإنفاق أمر ضروري بالفعل على المدى**

(١٥) مسعود أحمد، «ما تعلمناه من الربيع العربي،» (منتدى صندوق النقد الدولي (النافذة الاقتصادية)، ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١).

القصير، ولكن تصميم هذه الزيادة ينبغي أن يسمح بالعدول عنها في وقت لاحق لكي يعود الإنفاق إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها ومن ثم يخفف التداعيات طويلة الأجل على المالية العامة»[١٦].

وحتى لا يخرج القارئ العربي بانطباع خاطئ من قراءة ما كتبه مسعود أحمد، سارعت كريستين لاغارد، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، لتوضيح ما قصده مسعود أحمد من الاستقرار الاقتصادي والمالي، وذلك في مداخلتها التي نُشرت في مدونة الصندوق نفسها بتاريخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، حيث أكدت أهمية أن **تكف حكومات المنطقة عن التوسع في الإنفاق العام بغرض حماية الفئات الضعيفة في المجتمع، لأن ذلك أدى إلى اتساع عجز المالية العامة الذي** «أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وممّا يزيد من صعوبة حصول القطاع الخاص على الائتمان اللازم لبدء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة وبدء تعيين الموظفين»؛ وينبغي للحكومات ترشيد نظم الحماية الاجتماعية باستهداف الفئات المستحقة بشكل أفضل؛ ويجب على الحكومات أن تعمل في تناغم مع القطاع الخاص، ويجب «**أن يكون للقطاع الخاص دور قيادي في دعم الاستثمار والانتاجية والتنافسية- وتوفير العمل**»[١٧].

نسارع لنلاحظ أن كل ما جرى التشديد عليه في المقتطفين السابقين كان يمثّل أهم مكونات السياسات التي طبقتها كلٌّ من تونس ومصر قبيل اندلاع الثورات التي تفاجأ بها كلٌّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأميركية، الثلاثي الشهير الذي أكسب حزمة السياسات التي نحن بصددها اسمها الذي اشتهرت به، والتي تمثّل أهم أهدافها ذات العلاقة بالإنفاق العام في: خفض العجز في الموازنة العامة من خلال الإقلال من الإنفاق العام أو زيادة حصيلة الضرائب أو الاثنين معًا؛ زيادة أسعار الفائدة؛ زيادة تمويل القطاع الخاص؛ ريادة القطاع الخاص للاستثمار. ويمكن فهم هذه الأهداف التي تصر عليها مديرة صندوق النقد الدولي بأنها ترمي إلى تقليص دور الدولة وتدعيم دور القطاع الخاص في عملية التنمية، وخصوصًا من خلال سياسات الإنفاق العام. ويلاحَظ على صياغة ملاحظات مديرة الصندوق قطعيتها، وتعاليها، مقارنة بصياغة ملاحظات مديره لإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والتي جاءت بطريقة دبلوماسية ربما أوحت بأن الصندوق تعلم «درسًا ما» من الربيع العربي، وأنه يعتذر عمّا ترتب على سياساته من إخفاقات أدت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي؛ إذ يلاحظ القارئ الحريص تكرار مديرة الصندوق استعمال مفردات مثل «**ينبغي** للحكومات» و«**يجب** على الحكومات»!!

هذا وعلى الرغم من أن كلًّا منهما قد عبّر عن «استعداد الصندوق للمساعدة»، بحسب تعبير المدير العام، و«التزامه الكامل بالمساعدة» بحسب تعبير مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فإن مثل هذه المساعدات سوف تقدَّم فقط إذا ما التزمت دول الربيع العربي بتطبيق نفس حُزم السياسات التي طبقتها الأنظمة السابقة، ومن بينها سياسة الإنفاق العام التي تهدف إلى خفض العجز في الموازنة العامة من خلال تقليل الإنفاق العام على المجالات الاجتماعية. ويمثّل التنافر بين ما يصر عليه صندوق النقد الدولي من سياسات في مجال الإنفاق العام وما تتطلبه جماهير الشعوب العربية من حكوماتها في المجال نفسه التحدي الذي تفرضه الثورات العربية على عملية صوغ السياسات التنموية الملائمة.

---

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) كريستين لاغارد، «الربيع العربي بعد مرور عام،» منتدى صندوق النقد الدولي (النافذة الاقتصادية)، ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

الإنفاق العام والعدالة الاجتماعية: نتائج تطبيقية

أجبرت الثورات العربية المهتمين بقضايا التنمية في الدول العربية إلى العودة إلى منصات التأسيس لتعريف مفهوم العدالة الاجتماعية وشرحه وتوضيحه. وتصدى لمثل هذه المهمة إبراهيم العيسوي الذي اقترح تعريفًا ينص على أن العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التي: (أ) «ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما»، و(ب) «يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيًا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة»، و(ج) «يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة»، و(د) «يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية»، و(هـ) «يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسن توظيفها لصالح الفرد وبما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة ولصالح المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى»، و(و) «لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى»[١٨].

وسارع العيسوي، في إطار شرح مضامين هذا التعريف وما ينطوي عليه، إلى ملاحظة اتساق التعريف مع مفهوم التنمية الذي جاء به أمارتيا سِن والتنمية صنو الحرية المشار إليه سابقًا، ومع مفهوم العدالة كإنصاف، الذي جاء به الفيلسوف الأميركي جون رولز والذي ينطلق أساسًا من محورية حرية الفرد ولكنه يتطلب أن يسعى المجتمع العادل لتعظيم رفاهية أفقر الفقراء كمبدأ. ونسارع لنلاحظ بدورنا أن هذا التعريف الشامل للعدالة الاجتماعية الذي اقترحه العيسوي وجد قبولًا تامًا من مراد دياني في محاولته لتطوير نظرية للعدالة في النموذج الليبرالي المستدام، وذلك استجابة لما نادت به الثورات العربية[١٩].

يهمنا لأغراض هذه الورقة تشديد العيسوي على أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل القومي أو الثروة القومية مثلًا. وربما يكون الأقرب إلى الفهم الشائع للعدالة الاجتماعية أن توزَّع الأنصبة على نحو «يراعي الفوارق الفردية بين الناس في أمور كثيرة»[٢٠]. والمساواة المطلوبة في هذا الإطار هي في الأساس مساواة تكافؤ في الفرص المتاحة في المجتمع، وذلك تحت شروط، من ضمنها عدم التمييز بين المواطنين، وتوفير الفرص، وتمكين الناس للاستفادة من الفرص التي توفَّر، و«**السعي المستمر لتصحيح الفروق الواسعة في توزيع الدخل والثروة والنفوذ؛ إذ إن توافر المساواة في الفرص لا يحول دون ظهور فوارق في التوزيع تؤدي من جديد إلى لا مساواة كبيرة في الفرص. ومن هنا يصبح تقريب الفروق في العوائد أو النتائج شرطًا ضروريًا للمساواة في الفرص**»[٢١].

استنادًا إلى التعريف المقترح للعدالة الاجتماعية وإلى شروط علاقته بمفهوم عدم المساواة، ولأغراض فهم دور السياسات التنموية الملائمة ومن الناحية التطبيقية، يمكن الاستدلال على حالة العدالة الاجتماعية

(١٨) إبراهيم العيسوي، «الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي (حالة مصر)،» **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، السنة ١٥، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣)، ص ١٩٩-٢٠٠.

(١٩) مراد دياني، **حرية- مساواة- اندماج اجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٤٠-٤١.

(٢٠) العيسوي، ص ٢٠٢.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

بالنظر إلى حالة توزيع الدخل أو الثروة أو الإنفاق الاستهلاكي بواسطة الأسر في المجتمع، وذلك باعتبار أن أيًا من هذه المؤشرات تعكس توزيع الرفاه بين الأفراد أو الأسر في المجتمع. هذا، ولأسباب عملية، تتعلق بتوافر المعلومات، تطور فهم مشترك في أوساط المهتمين بقضايا قياس مستويات الرفاه مؤداه أن المتغير الملائم في حالة الدول النامية هو الإنفاق الاستهلاكي (في مقابل الدخل في الدول المتقدمة). وعادةً تُقاس حالة التوزيع بحساب درجة عدم المساواة باستخدام مؤشرات إحصائية (لقياس التفاوت)، أو مؤشرات مستمدة من نظرية الرفاه الاقتصادي[٢٢]. ويُعَدّ مُعامل جيني، الذي تتراوح قيمته من صفر في حالة العدالة الكاملة إلى واحد في حالة عدم العدالة الكاملة، أشهر مؤشر لقياس عدم عدالة التوزيع، أو اللامساواة، وأكثرها استخدامًا[٢٣].

يهمنا في هذا الصدد ملاحظة أن هناك نتائج تطبيقية توضح أن من شأن الزيادة في الإنفاق العام أن تؤدي إلى انخفاض في درجة عدم المساواة في مختلف الدول، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار المرحلة التنموية للدول المختلفة، كما يُعبّر عنها الدخل الحقيقي للفرد. ومن دون الدخول في تفصيلات تاريخية وتحليلية، يكفي ملاحظة أن هذه النتائج تعتمد على نتائج اختبار أطروحة كوزنتز الشهيرة التي تقول إن درجة عدم المساواة تجنح نحو الارتفاع في المراحل الأولية للتنمية (بمعنى دخل منخفض للفرد) قبيل أن تبدأ في الانخفاض مع اطراد التنمية (بمعنى ارتفاع دخل الفرد مع الزمن)[٢٤]. وبحسب التجربة التاريخية، يؤدي ارتفاع متوسط الدخل الحقيقي للفرد إلى تطورات مؤسسية تؤدي إلى انخفاض درجة عدم المساواة. وتتمثّل التطورات المؤسسية في شكلها الأساسي في مختلف سياسات الإنفاق العام على المجالات الاجتماعية، كالإنفاق على التعليم والصحة، والإنفاق على توفير الوظائف في القطاع العام لضمان التشغيل الكامل للسكان الراغبين في العمل، والإنفاق على شبكات الضمان الاجتماعي.

لاختبار هذه الأطروحة في صياغتها الأصلية، قُدّرت علاقة بين مؤشر من مؤشرات قياس عدم عدالة توزيع الدخل (كمعامل جيني) كمتغير تابع والدخل الحقيقي للفرد كمتغير مفسّر ليُعبّر عن المرحلة التنموية على أن تكون العلاقة المقدّرة غير خطية. هذا وقد اقترحت الأدبيات المتخصصة إمكانية استخدام الشكل التربيعي لمتغير دخل الفرد (بمعنى أن تشتمل المتغيرات المفسرة على دخل الفرد وتربيعه)، أو الشكل التبادلي لمتغير دخل الفرد (بمعنى أن تشتمل المتغيرات المفسرة على دخل الفرد ومقلوبه). هذا ويتطلب اختبار الأطروحة، بطريقة متسقة مع صياغتها الأصلية، توافر سلاسل زمنية طويلة المدى لكل قطر أو اقتصاد، إلا أن عدم توافر مثل هذه المعلومات اضطُر الأدبيات التطبيقية إلى استخدام معلومات مقطعية عبر قطرية.

---

(٢٢) انظر، على سبيل المثال:

Amartya Sen, *On Economic Inequality*, Expanded ed. (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1997).

(٢٣) كما هو معروف، يمكن حساب معامل جيني على أساس التوزيع التراكمي للإنفاق (أو الدخل أو الثروة) من الأفقر إلى الأغنى وهو التوزيع الذي يتم على أساسه رسم منحنى لورنز في مثلث قائم الزاوية بضلعين متساويين يمثل المحور الأفقي شرائح السكان (أو الأسر أو الأفراد) من الأفقر إلى الأغنى بينما يمثل المحور الرأسي شرائح الإنفاق التي تحصل عليها الشرائح السكانية المقابلة. في اطار منحنى لورنز يمثل وتر المثلث حالة العدالة الكاملة حيث يحصل كل فرد في المجتمع على متوسط الإنفاق ومن ثم تحصل كل شريحة سكانية على ما يساويها من شرائح الإنفاق. وبعد رسم منحنى لورنز يمكن حساب معامل جيني على أساس نسبة المساحة المحصورة بين المنحنى والوتر إلى مساحة المثلث.

(24) Simon Kuznets, «Economic Growth and Income Inequality,» *American Economic Review*, vol. 45, no. 1 (March 1955), pp. 1-28.

وسَّعت معادلة تقدير العلاقة بين مؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل والمرحلة التنموية لاستكشاف أثر الإنفاق العام على عدم المساواة، وذلك بإضافة متغيرات مفسّرة تعكس دور الدولة. وبحسب توافر المعلومات، تم تعريف متغيرين إضافيين لهذا الغرض هما[٢٥] :

– **متغير الإنفاق العام التوزيعي (أو التحويلات)**: ويُعرّف بأنه نسبة التحويلات الاجتماعية والنقدية والعينية للناتج المحلي الإجمالي. تشتمل هذه التحويلات على المعاشات وعلاوات العائلة، بما في ذلك علاوات الولادة للنساء وبدلات البطالة وبدلات المرض والإنفاق على التعليم والصحة.

– **متغير التوظيف (أو التشغيل) في القطاع العام** : ويُعرّف بأنه نسبة العاملين من القوى العاملة في قطاع الدولة، بما في ذلك الإدارة الحكومية.

قُدِّرت العلاقة تحت الدراسة لعيّنة من ٧٥ قُطرًا توافرت لها المعلومات لسنوات سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حيث استُخدم مُعامل جيني بتعريفه كنسب مئوية (٣٥ عوضًا عن ٠,٣٥، على سبيل المثال)، وحيث قيس دخل الفرد بدولارات سنة ١٩٨٨ . هذا وقد اشتملت العيّنة على أربعة أقطار عربية هي الأردن (بمشاهدات لسنة ١٩٨٦) والجزائر (لسنة ١٩٨٩) ومصر (لسنة ١٩٧٥) والمغرب (لسنة ١٩٨٠)[٢٦]. ومن دون الدخول في تفصيلات فنية يمكن الحصول عليها من الأصل، يمكننا تلخيص أهم النتائج التي تم توصّل إليها، وهي نتائج تتمتع بالمغزوية الإحصائية على المستويات المتعارف عليها، على النحو التالي[٢٧]:

النتيجة الأولى: في المتوسط يؤدي ارتفاع نسبة التحويلات الاجتماعية للناتج المحلي الإجمالي بما يُعادل عشر نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض درجة عدم المساواة (مُعامل جيني) بحوالى ٤,٢ نقاط.

النتيجة الثانية: في المتوسط، يؤدي ارتفاع نصيب القطاع العام في التوظيف كنسبة من القوى العاملة بعشر نقاط مئوية وإلى انخفاض في درجة عدم المساواة (مُعامل جيني) بحوالى ٢,٣ نقاط مئوية.ونُسارع لنلاحظ في هذا الصدد أنه جرت إعادة تقدير هذه العلاقة باستخدام متغير دمية للدول العربية (بمعنى أنه يأخذ قيمة واحد لكل دولة عربية و قيمة صفر لبقية الدول)، فأوضحت النتائج أن الدول العربية لا تختلف عن بقية دول العينة بطريقة يعتدّ بها إحصائيًا[٢٨]. **وتعني هذه النتائج أن سياسة للإنفاق العام تقوم بزيادة نسبة التحويلات الاجتماعية للناتج المحلي الإجمالي، أو تعمل على زيادة نسبة التشغيل في القطاع**

(25) Branko Milanovick, «Determinants of Cross-Country Income Inequality: An Augmented Kuznets' Hypothesis,» (Policy Research Working Paper; 1246, World Bank, Washington, DC, 1994).

(26) Ales Bulír, «Income Inequality: Does Inflation Matter?,» *IMF Staff Papers*, vol. 48, no. 1 (December 2001) pp. 139-158.

(٢٧) انظر بولير للمعادلة المقدَّرة بواسطة نموذج المربعات الصغرى والتي لم تختلف نتائجها عن تلك المقدَّرة بواسطة نموذج المتغيّرات الوسائلية التي كانت معاملاتها على النحو التالي: مُعامل متغير التحويلات الاجتماعية –٠,٤٢١ (بقيمة ت– الإحصائية المطلقة ٣,٩٦)، ومُعامل متغير التشغيل في القطاع العام –٠,٢٣ .(بقيمة ت– الإحصائية المطلقة ٨,٢١). هذا وقد كانت معاملات متغير لوغاريثم الدخل الحقيقي للفرد وتربيعه ٤٣,٣٣ (بقيمة ت– الإحصائية ٢,٣) و–٢,٨١ (بقيمة ت– الإحصائية المطلقة ٢,٥٣) على التوالي، وهي نتائج تؤيد وجود منحنى كوزنتز، انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٠، الجدول رقم (٣).

(28) A. A. G Ali, «The State and Social Justice in an Era of Globalization: An Arab Regional Perspective,» in: Samir Radwan and Manuel Riesco, eds., *The Changing Role of the State* (Cairo: Economic Research Forum, 2007).

العام من إجمالي التشغيل، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية حسبما يقيسها مُعامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي، أو توزيع الدخل[٢٩].

عملية صوغ السياسات في النظم الديمقراطية

إسناد نظري

في ظل النتائج التطبيقية التي أوضحت الطبيعة التوزيعية لسياسات الإنفاق العام، يمكن استيعاب طبيعة التحدي الذي تفرضه الثورات العربية أمام عملية صوغ السياسات التنموية الملائمة، بالاستناد إلى النموذج النظري بشأن صوغ السياسات تحت النظم الديمقراطية، وهي النظم التي تحاول الدول العربية تأسيسها بعد نجاح الثورات مهما تطُل فترة الانتقال.

طوّر أسيموقلو وروبنسون هذا النموذج تحت الافتراضات التالية[٣٠]:

– تفضيلات أفراد المجتمع: تعرّف دالة تفضيلات كل فرد في المجتمع إلى قيم السياسات التي ستطبق في المجتمع. وفي ظل استحالة تجميع تفضيلات أفراد المجتمع للحصول على دالة رفاه مجتمعية، يفترض أن تتميز دالة تفضيلات كل فرد في المجتمع بخاصية أن يكون لها قيمة عظمى معرّفة إلى متغير السياسة تحت الدراسة.

– سياسة الإنفاق العام: يُفترض أن تتمثّل السياسة التنموية في شكل سياسة إنفاق عام توزيعية تفرض ضريبة دخل بنسبة متساوية على كل دخل من الدخول في المجتمع، وتقوم بتوزيع حصيلة الإيرادات الضريبية الصافية بالتساوي بين أفراد المجتمع.

– حصيلة الإيرادات الصافية للضريبة: يتحمل المجتمع تكلفة لفرضه ضرائب على الدخول بحيث تستوفي دالة التكلفة الشروط التقليدية لدوال التكاليف معرّفة إلى فئة الضريبة.

– سلوك الأفراد: يُفترض أن يقوم كل فرد بتعظيم دالة رفاهيته باختيار فئة الضريبة التي يفضّلها.

– التركيب الطبقي للمجتمع: يُفترض أن يتكوّن المجتمع من ثلاث طبقات، كلٌّ منها معرّفة إلى مستوى الدخل مقارنة بمتوسط الدخل في المجتمع: طبقة الفقراء والطبقة الوسطى وطبقة الأغنياء.

– السلوك الديمقراطي: يُفترض أن يتم اختيار سياسة الإنفاق العام المثلى عن طريق الاقتراع الديمقراطي على فئة الضريبة التي تفضّلها أغلبية السكان في المجتمع.

باستخدام افتراضَي «سياسة الإنفاق العام» و«السلوك الديمقراطي» أعلاه، يمكن إثبات أن فئة الضرائب المثلى لكل طبقة تعتمد على متوسط دخل الطبقة مقارنًا بمتوسط الدخل في المجتمع، وذلك على النحو

(٢٩) تأكدت هذه النتائج حديثًا في:
Jorge Martínez-Vázquez, Violeta Vulovic and Blanca Moreno Dodson, «The Impact of Tax and Expenditure Policies on Income Distribution: Evidence from a Large Panel of Countries,» *Review of Public Economics*, vol. 200, no. 1 (March 2012).
(30) Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2006).

التالي: تفضّل الطبقة الفقيرة فئة ضريبة موجبة لأن متوسط دخلها يقل عن متوسط دخل المجتمع، وتفضّل طبقة الأغنياء فئة ضريبة صفرية لأن متوسط دخلها أعلى من متوسط دخل المجتمع، وتفضّل الطبقة الوسطى فئة ضريبة أقل من تلك التي تختارها طبقة الفقراء، ولكنها ليست صفرية، وذلك بحسب متوسط دخلها مقارنة بالطبقتين الأخريين[٣١].

في ظل نظام ديمقراطي يتيح الاقتراع على السياسات تحت الافتراضات أعلاه، يمكن إثبات أن السياسة المثلى التي ستشكّل التوازن السياسي للمجتمع ستكون تلك التي يفضّلها الناخب الوسيط. وبافتراض أن طبقة الأغنياء عادة لا تمثّل الأغلبية في المجتمع، يمكن التوصل إلى أن تحديد الناخب الوسيط سيعتمد على نصيب طبقة الفقراء في المجتمع: فإذا شكلت طبقة الفقراء ٥٠ في المئة أو أكثر من السكان، فإن ذلك سيعني أن الناخب الوسيط سينتمي إلى هذه الطبقة، ومن ثم فإن السياسة المثلى ستكون تلك التي تفضّلها هذه الطبقة. من جانب آخر، إذا قلّ نصيب الطبقة الفقيرة عن نصف السكان، فإن الناخب الوسيط سينتمي إلى الطبقة الوسطى التي ستمثّل تفضيلاتها السياسة المثلى في المجتمع.

تعني هذه النتائج النظرية المتعلقة بصوغ سياسات الإنفاق العام في إطار نظام ديمقراطي أهمية الدور الذي تقوم به الطبقة الوسطى، ومن ثم أهمية التعرف إلى تركيبة المجتمعات تحت الدراسة في ما يتعلق بمتوسط معيشة الطبقة الوسطى، مقارنة بمتوسط معيشة المحتمع، وفي ما يتعلق بالوزن السكاني لطبقات المجتمع.

الإطار التطبيقي والنتائج

يتطلب استكشاف دور النظم الديمقراطية التي تسعى الثورات العربية لتأسيسها في مجال صوغ السياسات التنموية الملائمة، خصوصًا سياسات الإنفاق العام التوزيعية، اتّباع عدد من الخطوات المنهجية التطبيقية التي تُمكّن من تقدير حجم الطبقة الوسطى وثرائها. تشتمل الخطوات المنهجية على: تحديد مستوى للمعيشة يعدّ من لا يحصل عليه من الفقراء (ويسمّى تقليديًا خط الفقر)؛ تحديد مستوى للمعيشة يعدّ من يحصل على أعلى منه من طبقة الأغنياء (ويمكن أن نطلق عليه خط الفقر الأعلى أو خط عدم الثراء)؛ تقدير حجم الطبقة الوسطى ومتوسط معيشتها ومقارنة هذا المستوى بمتوسط مستوى المعيشة في البلد المعني.

في ما يتعلق بالخطوة المنهجية الأولى، وكما هو معروف، توضح أدبيات دراسة ظاهرة الفقر التي تراكمت منذ ثمانينيات القرن الماضي، أنه يمكن تحديد المستوى الأدنى للمعيشة الذي يعدّ من لا يحصل عليه من الفقراء بعدد من الطرق، وأن طريقة تكلفة الحاجات الأساسية (من غذاء ودواء وسكن وتعليم وما يتوافق معها من مجالات إنفاق أخرى) هي الطريقة الأكثر ملاءمة. ويسمّى مستوى المعيشة هذا خط الفقر. كما أن تبلور اتفاق في هذه الأدبيات يقضي بأن يعكس خط الفقر مستوى التنمية في الدول المختلفة، كما يعبّر عن ذلك متوسط الإنفاق الحقيقي للفرد، بمعنى أن يكون خط الفقر دالة في متوسط الإنفاق. هذا وعلى الرغم من المحاولات المختلفة لاختيار شكل دالة خط الفقر (خطية ترويجية وتربيعية في اللوغاريثمات)، استقرت الصيغة الخطية لتقدير هذه الدالة بحيث يكون خط الفقر الحقيقي للفرد المتغير التابع ومتوسط الإنفاق الحقيقي المتغير المفسر، وذلك لخطوط فقر رسمية يتم حسابها بواسطة الدول، مستخدمة في ذلك

(٣١) بشأن التفصيلات الفنية للوصول إلى هذه النتائج، يمكن الرجوع إلى: المصدر نفسه، ص ٢٥٥-٢٦١.

طريقة تكلفة الحاجات الأساسية. هذا، ولأغراض هذه الورقة، سنقوم باعتماد أحدث تقدير لدالة خط الفقر الذي قام به رافاليون وشن وسانجرولا لعيّنة من ٧٤ دولة نامية توافرت في شأنها معلومات عن خطوط الفقر الرسمية التي حُوّلت إلى المكافئ الشرائي للدولار بإسناد سنة ٢٠٠٥، وحيث بلغ مُعامل التحديد للدالة المقدرة ٠,٨٩ وبلغت قيمة ت- الإحصائية ٣ لقاطع المعادلة و١١ لمُعامل إنفاق الفرد في الشهر. هذا وكانت المعادلة المقدّرة على النحو التالي[٣٢]:

المعادلة (١)

خط الفقر الحقيقي للفرد (دولار/ شهر) = ٤,١٩ + ٠,٣٣ (الإنفاق الحقيقي للفرد في الشهر)

تتطلب الخطوة المنهجية الثانية تحديد مستوى أعلى لمعيشة الطبقة الوسطى يعدّ من يحصل عليه، أو على أعلى منه، من الأغنياء. وعلى خلاف المنهجية المتّبعة في تحديد المستوى الأدنى للمعيشة بمعنى خط الفقر التقليدي، هنالك جدل واسع حول كيفية تحديد هذا الحد الأعلى لمعيشة الطبقة الوسطى. واشتملت المقترحات المقدمة في الأدبيات على طرق نسبية (بمعنى أن يتحدد الحد الأعلى كنسبة من وسيط الإنفاق في المجتمع كما تقوم بذلك الدول الأوروبية)، وطرق مطلقة (باختيار مستوى معيشة سائد في بلد معيّن كمرجع). واعترافًا بأن تحديد مستوى المعيشة الأعلى للطبقة الوسطى ينطوي على قدر من الاعتباطية، قمنا باتّباع الطريقة النسبية واختيار هذا الحد على أنه ضعف وسيط الإنفاق.

وفي ما يتعلق بالخطوة المنهجية الثالثة التي تُعنى بتحديد متوسط إنفاق الطبقة الوسطى، يمكن استخدام متطابقات تحليل الفقر المتعارف عليها بطريقة متعاقبة، وحيث تعرّف هذه المتطابقات على النحو التالي: ترمز z إلى خط الفقر التقليدي الذي يتحدد على أساسه الفقراء و*z إلى مستوى المعيشة الأعلى للطبقة الوسطى، وy إلى متوسط إنفاق الفرد، وH إلى مؤشر تعداد الروؤس (نسبة عدد الفقراء إلى إجمالي السكان بحسب خط الفقر)، وx إلى متوسط إنفاق الفقراء، وk إلى متوسط إنفاق الأغنياء، وv إلى متوسط إنفاق الطبقة الوسطى، وP إلى مؤشر فجوة الفقر، وM إلى الحجم النسبي للطبقة الوسطى، وR إلى الحجم النسبي لطبقة الأغنياء، وذلك حسبما توضح المعادلات (المتطابقات) التالية:

المعادلة (٢)

متوسط إنفاق الفقراء (x) = خط الفقر (z) x [(واحد) **ناقص** (نسبة مؤشر فجوة الفقر لمؤشر تعداد الرؤوس [P /H])]

(2) x = z (1 – P/H)

المعادلة (٣)

متوسط إنفاق الفرد (y) = (مؤشر نسبة الفقراء H) x (متوسط إنفاق الفقراء x) + (واحد **ناقص** مؤشر نسبة الفقراء H) x (متوسط إنفاق الأغنياء k)

(3) y = x. H + k. (1 – H)

(32) Martin Ravallion, Shaohua Chen and Prem Sangraula, «Dollar a Day Revisited,» (Policy Research Working Paper; 4620, World Bank, Washington, DC, May 2008), on the Web: <www.worldbank.org>.

المعادلة (٤)

مؤشر حجم الطبقة الوسطى (M) = (مؤشر نسبة الفقراء عند الحد الأعلى لمعيشة الطبقة الوسطى) **ناقص** (مؤشر نسبة الفقر عند خط الفقر الأدنى)

(4) $M = H(z^*) - H(z)$

المعادلة (٥)

مؤشر تعداد الأغنياء (R) = (واحد) **ناقص** (مؤشر تعداد الفقراء) **ناقص** (مؤشر حجم الطبقة الوسطى)

(5) $R = (1 - H - M) = (1\text{-}H(zi))$

المعادلة (٦)

متوسط إنفاق الطبقة الوسطى (v) = متوسط إنفاق الفرد ناقص (مؤشر تعداد الفقراء H) x (متوسط إنفاق الفقراء x) ناقص (مؤشر تعداد الأغنياء) x (متوسط إنفاق الأغنياء k) ÷ حجم الطبقة الوسطى.

(6) $v = (y - x.H - k.R)/m$

لأغراض تطبيق الخطوات المنهجية أعلاه، تتوافر معلومات ذات نوعية راقية بشأن توزيع الإنفاق لعيّنة من دول الثورات العربية في قاعدة معلومات بوفكال في موقع البنك الدولي، وذلك لأحدث السنوات على النحو التالي: الأردن وتونس لسنة ٢٠١٠؛ مصر لسنة ٢٠٠٨؛ المغرب لسنة ٢٠٠٧؛ اليمن لسنة ٢٠٠٥. ونسارع لنلاحظ أن حالة توزيع الإنفاق يمكن اعتبارها صفة هيكلية لا تتغير بسهولة مع الزمن، وهو ما يمكّن من استخدام المعلومات المتوافرة لأحدث السنوات كأنها تدل على سنة لاحقة من دون أن يكون في ذلك مخاطرة تحليلية، كما هي حالة توافر المعلومات عن مصر والمغرب واليمن.

توفّر قاعدة معلومات بوفكال قراءة لمنحنى لورنز ولتوزيع الإنفاق بحسب أنصبة العشيرات من أفقر عشير للسكان إلى أغنى عشير، وحساب لمُعامل جيني لتوزيع الإنفاق، ومعلومات عن متوسط الإنفاق الشهري للفرد بالمكافئ الشرائي للدولار بإسناد سنة ٢٠٠٥. هذا ويلخص الجدول (١) المعلومات المطلوبة لتطبيق الإطار التطبيقي أعلاه.

الجدول (١)
توزيع الإنفاق في عيّنة دول الثورات العربية
(أنصبة العشيرات: نسب مئوية)

عشيرات الإنفاق	الأردن (٢٠١٠)	تونس (٢٠١٠)	مصر (٢٠٠٨)	المغرب (٢٠٠٧)	اليمن (٢٠٠٥)
أفقر عشير	٣,٣٦	٢,٦١	٣,٩٦	٢,٦٦	٢,٩١
ثاني أفقر	٤,٣٥	٤,٣١	٥,٢٨	٣,٨٦	٤,٢٧

يتبع

عشيرات الإنفاق	الأردن (٢٠١٠)	تونس (٢٠١٠)	مصر (٢٠٠٨)	المغرب (٢٠٠٧)	اليمن (٢٠٠٥)
ثالث أفقر	٥,٣١	٥,٢٢	٦,١٢	٤,٧٦	٥,٢٠
رابع أفقر	٦,٢٨	٦,٣٢	٦,٩٠	٥,٦٩	٦,١١
خامس أفقر	٧,٢٧	٧,٤٧	٧,٧٢	٦,٦٩	٧,٠٨
سادس أفقر	٨,٤٠	٨,٧٦	٨,٦٥	٧,٨٥	٨,١٩
سابع أفقر	٩,٧٨	١٠,٢٩	٩,٧٦	٩,٣١	٩,٥٥
ثامن أفقر	١١,٦٨	١٢,٢٨	١١,٢٧	١١,٣٠	١١,٤٠
تاسع أفقر	١٤,٨٩	١٥,٣٣	١٣,٧٦	١٤,٦٦	١٤,٤٧
أغنى عشير	٢٨,٧٠	٢٧,٥٩	٢٦,٥٨	٣٣,٢٢	٣٠,٨٢
مُعامل جيني (٪)	٣٥,٤٣	٣٦,٠٦	٣٠,٧٧	٤٠,٨٨	٣٧,٦٩
متوسط إنفاق الفرد(دولار/ شهر)	٢٢٥	٢٣١	١١٤	١٦١	٨٤

المصدر: قاعدة بيانات بوفكال، على الموقع الإلكتروني: <http://iresearch.worldbank.org>.

من دون الدخول في تفصيلات قراءة هذه النتائج، يهمّنا ملاحظة أنه يمكننا النظر إلى ما تعنيه حسابات مُعامل جيني للإنفاق بعد تحويلها لما يقابل من مُعامل جيني لتوزيع الدخل، ومقارنة هذه النتائج المعدلة بتلك المتوافرة للدول النامية. وبحسب النتائج التطبيقية المتوافرة، يمكن تحويل مُعامل جيني لتوزيع الإنفاق لمُعامل جيني لتوزيع الدخل بزيادة ٦,٦ نقاط مئوية. هذا ويوضح الملحق (٢) أحدث توزيع للدول النامية على شرائح مُعامل جيني لتوزيع الدخل، حيث اشتملت هذه الشرائح على خمس حالات لعدم المساواة على النحو التالي: حالة عدم مساواة منخفضة للغاية بمُعامل جيني لتوزيع الدخل أقل من ٢٥ في المئة؛ حالة عدم مساواة منخفضة بمُعامل جيني يتراوح بين ٢٥ و٣٥ في المئة؛ حالة عدم مساواة متوسطة بمُعامل جيني يتراوح بين ٣٥ و٤٥ في المئة؛ حالة عدم مساواة مرتفعة بمُعامل جيني يتراوح بين ٤٥ و٥٥ في المئة؛ حالة عدم مساواة مرتفعة للغاية بمُعامل جيني يساوي أو يفوق ٥٥ في المئة.

يتضح من استخدام هذا المرجع الدولي أن في الفترة السابقة على تفجر الثورات العربية، تمتعت كل دول العيّنة، ما عدا المغرب، بدرجة متوسطة لعدم المساواة في الدخول: مصر، بأقل مُعامل جيني لتوزيع

الدخل، بلغ حوالى ٣٧ في المئة)؛ الأردن (٤٢ في المئة)؛ تونس (٤٣ في المئة)؛ اليمن (٤٤ في المئة)؛ بينما سجل المغرب درجة عدم مساواة مرتفعة بمُعامل جيني بلغ ٤٨ في المئة.

مهما يكن من أمر، استُخدمت معلومات الجدول (١) لتطبيق الإطار التطبيقي المقترح، للتوصل إلى نتائج بشأن حجم الطبقة الوسطى وثرائها في دول الثورات العربية لأحدث السنوات قبيل اندلاع الثورات، باعتبارها مؤشرًا للتركيبة الاجتماعية التي ستؤثر في عملية صوغ السياسات التنموية بعد فترة الانتقال وتجذّر النمط الديمقراطي للحكم في هذه الدول، حيث يُتوقَّع أن تستجيب عملية صنع السياسات لمبدأ الاقتراع عليها بحسب ما بين الإسناد النظري ونموذج الناخب الوسيط. هذا ويورد الجدول (٢) النتائج التي توصلنا إليها في هذا الشأن.

الجدول (٢)
الطبقة الوسطى في دول الثورات العربية: سنة ٢٠١٠

البيان	الأردن	تونس	مصر	المغرب	اليمن
متوسط إنفاق الفرد (دولار/ شهر)	٢٢٥	٢٣١	١١٤	١٦١	٨٤
خط الفقر الأدنى للفرد (دولار/ شهر)	٩٤	٩٦	٥٧	٧٣	٤٧
نسبة الفقراء (٪)	١٢,٨	١٥,٣	١١,٨	٢٢,٤	٢٩,٧
مؤشر فجوة الفقر (٪)	٢,٤	٤,١	٢,١	٥,٧	٧,٩
متوسط إنفاق الفقراء (دولار/ شهر)	٧٦	٧٠	٤٧	٥٥	٣٤
خط الفقر الأعلى للفرد (دولار/ شهر)	٣٥٢	٣٧٤	١٨٨	٢٣٤	١٢٨
نسبة غير الأغنياء (٪)	٨٦,٩	٨٧,٣	٩١,٦	٨٥,١	٨٧,٣
مؤشر فجوة عدم الثراء (٪)	٤٤,٦	٤٥,٥	٤٥,٧	٤٤,٥	٤٤,٨
متوسط إنفاق الطبقة العليا للفرد (دولار/ شهر)	٥٠٥	٥٨٩	٢١١	٤٤٢	٢٤٣
حجم الطبقة الوسطى (٪)	٧٤,١	٧٢,٠	٧٩,٨	٦٢,٧	٥٧,٦
متوسط إنفاق الطبقة الوسطى للفرد (دولار/ شهر)	٢٠١	٢٠٠	١١٤	١٣٢	٧٥
مؤشر ثراء الطبقة الوسطى	٠,٨٩	٠,٨٧	١,٠٠	٠,٨٢	٠,٨٩

المصدر: أجرينا حساباتنا استنادًا إلى قاعدة معلومات بوفكال وبرنامج حسابات مؤشرات الفقر.

يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل اليها في ما يلي:

أولًا: في ما يتعلق بحجم الطبقة الوسطى، يوضح الجدول أن الطبقة الوسطى في دول الثورات العربية كافة مثّلت أغلبية السكان، وتراوح حجمها من حوالى ٨٠ في المئة لمصر وكأكبر حجم إلى حوالى ٥٨ في المئة في اليمن كأقل حجم. هذا وشكلت الطبقة الوسطى ٧٤ في المئة من السكان في الأردن، و٧٢ في المئة في تونس، وحوالى ٦٣ في المئة في المغرب. وتعني هذه النتيجة أن الناخب الوسيط في هذه الدول سينتمي إلى هذه الطبقة، وهو ما يعني أن عملية صوغ السياسات في ظل نظام ديمقراطي ستعتمد على تفضيلات الطبقة الوسطى بحسب التوقعات النظرية في هذا المجال.

ثانيًا: في ما يتعلق بثراء الطبقة الوسطى، كما يستدل عليه بنسبة متوسط إنفاق هذه الطبقة مقارنة بمتوسط الإنفاق في المجتمع، يوضح الجدول أن الطبقة الوسطى في دول الثورات العربية لا تتمتع بثراء عريض، وإنما يقل مستوى رفاهيتها عن مستوى الرفاهية الذي يتوافر في المجتمع، وذلك في ما عدا حالة مصر التي يساوي فيها متوسط دخل هذه الطبقة مع مستوى رفاهية المجتمع.

ثالثًا: تعني هذه النتائج أن الناخب الوسيط في دول الثورات العربية سينزع نحو تفضيل سياسات إنفاق عام توزيعية، تشتمل، ضمن ما تشتمل عليه، على تحويلات اجتماعية نقدية وعينية، بما في ذلك دعم الغذاء ومدخلات الإنتاج والصحة، والتوظيف في القطاع العام، وذلك حسبما أثبتته النتائج التطبيقية من نجاعة تنموية لمثل هذا الإنفاق.

ملاحظات ختامية

لاحظ أمارتيا سِن، في معرض تقييمه حالة العلم الفرعي لاقتصاديات التنمية في سنة ١٩٨٣، وفي ظل تعرض هذا العلم لهجمة شرسة من أتباع المدرسة النيوليبرالية التي سيطرت وقتها على مقاليد صناعة السياسات التنموية في الدول النامية، ما يلي[٣٣]: إن القصور الحقيقي لنظرية التنمية التي طُوّرت في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي لم يكن في اختيارها للوسائل اللازمة لتحقيق هدف النمو الاقتصادي، وإنما تمثّل في الإدراك غير الكافي بأن النمو الاقتصادي ليس إلا وسيلة واحدة من بين وسائل متعددة لتحقيق أهداف كبرى (مثل الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر ليعيشوا الحياة التي يرغبون فيها). وتوصل سِن، بعد مقارنة مؤشرات التنمية في عدد من الدول النامية، إلى ملاحظة ذكية يمكن ترجمتها على النحو التالي: «إذا صمم أحد البلدان النامية على زيادة مستوى رفاهية شعبه من خلال تحسين البيئة الصحية، فإنه سيكون من الغفلة بمكان إذا حاول تحقيق ذلك بواسطة زيادة متوسط دخل الفرد عوضًا عن تحقيقه من خلال التدخلات الحكومية المباشرة والإصلاحات الاجتماعية». والنقطة الجديرة بالتأمل، في هذا الصدد، هي ملاحظة أن النمو الاقتصادي ليس هدفًا في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، وأن النمو الاقتصادي في حقيقة الأمر لا يمثّل وسيلة فعالة لتحقيق أهداف تنموية حيوية.

يمكن فهم ما ترمي إليه هذه الورقة على أساس أن الثورات العربية عبّرت، في سعيها لتأسيس أنظمة حكم ديمقراطي يؤمّن للناس الحريات السياسية والمدنية، عن هدف العدالة الاجتماعية كهدف حيوي للتنمية، ومن ثم ينبغي ألّا تعتمد على تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي حتى تتمكن من تحقيق هذا الهدف

(33) Amartya Sen, «Development: Which Way Now?,» *Economic Journal*, vol. 93, no. 372 (December 1983), pp. 745-762.

الحيوي (كما سينصح لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن يقف خلفهما من دول مانحة للعون تمثّلها حاليا مبادرة دوفيل للدول العربية في مرحلة الانتقال). واقترحت الورقة أن «التدخلات الحكومية المباشرة والإصلاحات الاجتماعية» المطلوبة تتلخص في صوغ سياسات إنفاق عام توزيعية.

الملحق (١)

أداء الاقتصاد الكلّي في عيّنة دول الثورات العربية: ٢٠٠٠ – ٢٠١٠

مؤشر الأداء	الأردن	تونس	مصر	المغرب	اليمن
المعدل السنوي لنمو الناتج الإجمالي الحقيقي (٪)	٦,١	٤,٣	٥,١	٤,٦	٤,٥
المعدل السنوي للتضخم (٪)	٣,٩	٣,٣	٨,١	١,٩	١١,٠
العجز المالي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٤,٣	-٢,٢	-٧,٤	-٣,٦	-٢,٤
العجز في ميزان المدفوعات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	-٤,٢	٠,٨	٠,٧	-٠,١	٠,٤

المصدر: حُسبت من: «مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي،» (صندوق النقد الدولي، أيار/ مايو ٢٠١٣).

الملحق (٢)

حالة عدالة توزيع الدخل في الدول النامية: مرجع دولي

لأغراض الحكم على حالة المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي في دول الثورات العربية، سيجري الاحتكام إلى حالة المساواة في التوزيع على مستوى العالم، وهي الحالة التي قام برصد أحدث المعلومات عنها باستاقلي وكودي وجوبتا[٣٤]، حيث رُصدت معاملات جيني لتوزيع الدخل والإنفاق لعيّنة من ١١٢ دولة من الدول النامية لسنة ٢٠١٠، ولعيّنة من ١٠٤ دول نامية لسنة ٢٠٠٠. هذا وقمنا بتعديل مُعامل جيني لتوزيع الإنفاق بزيادة ٦,٦ نقاط مئوية للحصول على مُعامل جيني لتوزيع الدخل لكل الدول التي تحتاج إلى مثل هذا التعديل، وذلك على أساس النتائج المقررة في الأدبيات لمثل هذا التعديل [٣٥].

توضح النتائج التي حصلنا عليها أن متوسط مُعامل جيني لتوزيع الدخل على مستوى الدول النامية لسنة ٢٠١٠ قد بلغ ٤٥,١ في المئة (بانحراف معياري بلغ ٩,٥ نقاط مئوية)، وإن سُجلت أعلى درجة لعدم المساواة، فقد سُجلت لكلٍّ من جزر القُمُر وناميبيا، بمُعامل جيني بلغت قيمته ٧٠,٦ في المئة، بينما سُجلت أدنى درجة للنمسا بمُعامل جيني بلغت قيمته ٢٥,٤ في المئة.

(34) Francesca Bastagli, David Coady and Sanjeev Gupta, «Income Inequality and Fiscal Policy,» (IMF Staff Discussion Note, SDN/12/08, International Monetary Fund, 28 June 2012), appendix table 1, pp. 25-27, and Francisco H. G. Ferreira and Martin Ravallion, «Global Poverty and Inequality: A Review of the Evidence,» (Policy Research Working Paper; 4623, World Bank, Washington, DC, May 2008).

(35) K. Deininger and L. Squire, «*Measuring Inequality: A New Data-Base*,» *World Bank Economic Review*, vol. 10, no. 3 (September 1996), pp. 565-591, and Hongyi Li, Lyn Squire and Heng-fu Zou, «Explaining International and Intertemporal Variations in Income Inequality,» *Economic Journal*, vol. 108, no. 446 (January 1998), pp. 26-43.

استنادًا إلى الملاحظات أعلاه، يمكننا الحصول على مرجع دولي يمكن على أساسه الحكم على حالة عدم المساواة في توزيع الدخل وتطورها خلال العقد الذي سبق الثورات العربية، على نحو ما يوضح الجدول (٢)، حيث استُخدم المتوسط والانحراف المعياري لمُعامل جيني لتحديد مدى كل شريحة من شرائح مُعامل جيني.

الملحق (٣)

توزيع عيّنة الدول النامية بحسب قيمة مُعامل جيني لتوزيع الدخل لسنة ٢٠١٠: مرجع دولي

مُعامل جيني للدخل (٪؛ حالة عدم المساواة)	عدد الدول	نسبة الدول (٪)
٢٥– ٣٥ (منخفضة)	١٤	١٢,٥
٣٥–٤٥ (متوسطة)	٤٢	٣٧,٥
٤٥– ٥٥ (مرتفعة)	٤١	٣٦,٦
٥٥ وأكثر (مرتفعة جدا)	١٥	١٣,٤
اجمالي	١١٢	١٠٠

المصدر: جُمعت من:

Francesca Bastagli, David Coady and Sanjeev Gupta, «Income Inequality and Fiscal Policy,» (IMF Staff Discussion Note, SDN/12/08, International Monetary Fund, 28 June 2012).

نسارع لنلاحظ في شأن شرائح مُعامل جيني للدول النامية، بحسب المعلومات المتوافرة عن سنة ٢٠١٠، أنه لم يكن هنالك من الدول النامية من تمتع بحالة عدم عدالة منخفضة للغاية، بمعنى مُعامل جيني يقل عن ٢٥ في المئة.